أد. عيسى بن قبي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

السنة الأولى ماستر تاريخ الوطن العربي وحدة: المشرق العربي 1920-1945 –

المحاضرة الخامسة:الانتداب البريطاني في العراق

يقع العراق في وسط غرب آسيا، يشكل النصف الشرقي من الهلال الخصيب ، بينما كانت سوريا الكبرى (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) تشكل النصف الغربي.[1] وابتداء من سنة 1533 أصبح جزء من الدولة العثمانية، و لتسهيل عملية تسييره إداريا قسم إلى ثلاث ولايات؛ هي البصرة وبغداد والموصل.

التنافس الاستعماري على منطقة العراق كان لأهمية موقعه، باعتباره أحد أهم المعابر التجارية الرابطة بين الشرق والغرب، وذلك بإطلالته على الخليج العربي ومنه إلى المحيط الهندي، دورا كبيرا في جلب اهتمام الدول الاستعمارية الأوربية عموما، وبريطانيا بشكل خاص، والتي سعت للاستحواذ عليه من خلال تقوية نفوذها هناك في إطار ما عرف بالمسالة الشرقية، حيث يربطها بمستعمراتها في الهند، وقد زاد هذا الاهتمام بعد اكتشاف البترول بالمنطقة، وتحولها إلى مصدر أساسي لتمويل بريطانيا بموارد الطاقة النفطية، ومجال لنشاط شركاتها في هذا الميدان.[2]

العراق إبان الحرب العالمية الأولى:

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، حاولت بريطانيا استغلال هذا الظرف لتنفيذ مخططاتها بالمنطقة، ذلك انه قبل إعلان الدولة العثمانية انضمامها لدول المحور، أمرت بريطانيا قواتها المرابطة بالهند للتوجه إلى منطقة الخليج، بما فيها العراق لفرض سيطرتها على المنطقة، فقامت في هذا الإطار بعملية إنزال عسكري بمنطقة الفاو العراقية، ومنها توجهت إلى بغداد عبر البصرة، غير أن محاولتها باءت بالفشل، وألحقت القوات العثمانية بجيشها هزيمة كبيرة، اضطر على إثرها إلى الاستسلام دون شروط في 26 نيسان 1916وأ أكثر من 10الاف جندي.

غير أن بريطانيا أعادت الكرة مرة ثانية في ديسمبر 2016؛ أي بعد أن أبرمت اتفاقية ساكس بيكو مع فرنسا.[3] كما أرفقت هذه المحاولة بنداءات وجهتهم إلى السكان العراقيين، داعية إياهم إلى وجوب الوقوف إلى جانب الحلفاء، وسيحصلون في المقابل على استقلال بلادهم بعد ذالك.[4] وقد كللت هذه الحملة بالنجاح، حيث تمكنت القوات البريطانية من السيطرة على كامل الأراضي العراقية بما فيها منطقة الموصل، والتي كان من المقرر أن تسيطر عليها فرنسا وفقا لتقسيمات ساكس بيكو، غير أن بريطانيا استولت عليها رفقة القوات الأمريكية بعد أن اكتشف بها النفط، واستطاعت استرضاء فرنسا عن طريق إشراكها في استغلال هذا المخزون. [5]

أما بالنسبة للشعب العراقي، فقد وقف ضد التدخل البريطاني، وحارب ضمن الجيش العثماني، والبعض منهم شارك في الثورة العربية إلى جانب الشريف حسين، غير أن الجميع بعد انتهاء القتال وإعلان الهدنة في نوفمبر 1918، تطلع إلى تشكيل دولة عراقية مستقلة، ومما زاد في دعم هذا التوجه البيان الذي أصدرته القوات الفرنسية الانجليزية وقت دخولها إلى العراق وتقديم وعد بالاستقلال، زد على ذلك انتشار مبادئ الرئيس ولسن الأربعة عشر، والتي تبناها لاحقا مؤتمر الصلح، كما كان لانتشار الوعي القومي بين فئات النخبة العراقية، خاصة الضباط الذين شاركوا في الثورة العربية، دور كبير في المطلب الاستقلالي. [6]

مؤتمر سان ريمو وردود الفعل الوطنية العراقية:

في 19 افريل 1920 صدرت قرارات مؤتمر سان ريمو، ومن ضمنها قرار إخضاع العراق للانتداب البريطاني، وبلغ الخبر رسميا للعراقيين في 3 ماي 1920 . لقد شكل هذا القرار صدمة موجعة لكافة فئات الشعب العراقي، وخيب كبيرة لأمالهم وتطلعاتهم الرامية لتشكيل دولة مستقلة، وذلك بناء على الوعود التي قدمت لهم سابقا، غير أنهم لم يستسلموا للأمر الواقع، وسرعان ما عبرت الحركة الوطنية الناشئة، والتي تشكلت أساسا من الضباط العرب الذي شاركوا في الثورة العربية إلى جانب نخبة من القوميين العراقيين، عن رفضهم لهذا القرار، وكانت هناك بعض الأحزاب الوطنية الناشطة التي دعمت هذا التوجه.[7]

وعموما فقد ولد هذا الحراك السياسي تضمرا شعبيا ضد الوجود البريطاني، وقامت مظاهرة شعبية كبير في بغداد، قدمت على إثرها لائحة مطالب في 2 جوان 1920، تضمنت إنشاء مجلس تأسيسي منتخب لصياغة دستور البلاد، يحدد شكل الحكم ويؤسس لدولة عراقية مستقلة، كما طالبوا بحرية النشاط السياسي، وفتح المجال للتعبير الحر خاصة في المجال الصحافي.

ثورة 1920:

أهملت السلطات البريطانية مطالب الوطنيين العراقيين، بل أكثر من ذلك ظهر توجه داخل حكومتها يدعوا إلى بسط حكم مباشر على العراق، وضمها لمستعمرتها بالهند، مما زاد في تأزم الوضع وتنامي التذمر الشعبي، وأصبحت البلاد على فوهة بركان، وفي هذه الظروف وقعت حادثة اعتقال شيخ قبيلة الظوالم وهي القطرة التي أفاضت الكأس.

وكان اعتقال الشيخ شعلان أبو الجون شيخ قبيلة الظوالم في30 حزيران في الرميثة أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة، إذ هاجم رجاله سراي الحكومة، وقتلوا بريطانيين وأنقذوا شيخهم، فكانت تلك الرصاصات إيذاناً بإعلان الثورة في العراق ضدر الوجود البريطاني.

وسرعان ما اندلعت الثورة وانتشر لهيبها عبر كافة مناطق البلاد، وتجاوزت إطارها المحلي لتتحول إلى ثورة وطنية شاملة ضد الوجود البريطاني في البلاد، واستمرت إلى غاية 30 ديسمبر 1920، ولم تتوقف إلا بعد استعملت بريطانيا القوة المفرطة، مستعينة في ذلك بقواتها القادمة من الهند، ولحقت بها خسائر فادحة، حيث أصيب أكثر من 2000 جندي منهم حوالي 500 قتيل إضافة إلى الخسائر المادية، واضطرت بريطانيا إلى عقد اتفا[8]ق مع الثوار بالرمثة، التزمت من خلاله بعدم مطالبتهم بتعويض خسائر الحرب، وإعفاء العراقيين مدة سنة من الضرائب، مقابل وقف نشاطهم العسكري وتسليم الحكومة البريطانية 2400 بندقة .[9]

تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة:

لقدا كان وقع ثورة 1920 شديد على الحكومة البريطانية، خاصة ما ترتب عنها من خسائر مادية وبشرية، وهو ما يتنافى كليا مع إستراتجيتها الاستعمارية، ولذا قررت تغيير نهجها في حكم العراق، ومحاولة كبت غضب سكانه، وذلك بالبحث عن أسلوب جديد للحكم هناك اقل تكلفة، وفي نفس الوقت يحقق اكبر قدر ممكن من مصالحها، ويلقى قبولا عن العراقيين ولو إلى حين. وتبعا لذلك تم تشكيل الوزارة بقيادة نقيب أشراف بغداد عبد الرحمان الكيلاني والتي عقدت اجتماعها الأول يوم (2 نوفمبر 1920).

على الرغم من تشكيل هذه الحكومة، إلا أنها لم تكن في مستوى تطلعات العراقيين، كونها تعمل تحت إشراف المندوب السامي البريطاني كوكس وتأتمر بأوامره، خاصة وان كل وزير فيها مرفق بمستشار بريطاني، بينما كانت رغبتهم في الوصول على الاستقلال التام لبلادهم بمعية حكومة ذات سيادة كاملة. [01]

لم تكن هذه الخطوة إلا ربحا للوقت من اجل دراسة وتحليل التطورات في العراق، ومحاولة إيجاد حل نهائي يحد من ردود الفعل الثورية لدى العراقيين، وفي نفس الوقت يمكن بريطانيا من تحقيق أهدافها الاستعمارية ولو بشكل غير مباشر، وهو ما تمت دراسته في المؤتمر الذي عقدته دائرة الشرق الأوسط بالقاهر . [11]

تنصيب فيصل ملكا على العراق

من اجل تسيير المناطق التي أخضعت لانتدابها في المشرق العربي، استحدثت بريطانيا دائرة الشرق الأوسط وألحقتها بوزارة المستعمرات، وعقد أول اجتماع لها بالقاهرة في 12/ مارس 1921 والذي جمع عدد من العسكريين والخبراء السياسيين المختصين بمنطقة المشرق، وبرئاسة تشرشل كممثل للوزارة، ومن بين القرارات التي خلص إليها هي استدعاء الأمير فيصل بن الحسين، والذي كان مستقرا بايطاليها بعد أن طردته فرنسا من سوريا، واتفق على تنصيبه ملكا على العراق. وهو ما تم بالفعل، حين قبل بالمشروع بعد أن عرض عليه وعقب ذلك دخل للعراق، وقد أجريت انتخابات (شكلية) فاز بها فيصل بدعم وترتيب من بريطانيا، لتبد أمرحلة جديدة في تاريخ الانتداب البريطاني بالعراق. [21]

وفي 10 أيلول 1921 وبعد يومين تشكلت الوزارة برئاسة عبد الرحمن النقيب رئيساً للوزراء، والشيخ عبد الكريم الجزائري وزيراً للمعارف، وقد اعتذر الشيخ الجزائري عن قبول المنصب لمهامه الدينية فاختير محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزيراً للمعارف. [31]

لقد سعت الحكومة الجديدة في عهد الملك فيصل إلى تنظيم الشؤون الداخلية للعراق، وبسط سلطتها الإدارية على كامل البلاد، وفي المقابل بدأ فيصل يتأهب لإبرام معاهدة تنظم العلاقة بين بلاده والدولة البريطانية، وقد كان لكل طرف أهداف يسعى لتحقيقها من وراء المعاهدة المنشودة، فبالنسبة لبريطانيا فبعدة ثورة 1920 في العراق، أدركت أن فكرة الانتداب أصبحت مرفوضة لدى الشعب العراقي، كونه يعتبرها استعمارا مقننا لا غير، وعليه يجب أن تكون هذه المعاهدة بديلا عنه في الشكل دون أن تمس في مضمونها المصالح بريطانية ونفوذه هناك، أما الأمير فيصل فكان يهدف من هذه المعاهدة إلى إلغاء الانتداب، والحصول على الاعتراف الدولي بمملكته، حتى وان حافظت بريطانيا على جزء من نفوذها ومصالحها، والتي يمكن التخفيف منها تدريجيا عن طريق النضال السياسي؛أي بأسلوب خذ وطالب. [41]

المعاهدة العراقية البريطانية 1922

استمرت المفاوضات للتقرب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية، وتم التوصل إلى صيغة معاهدة توافقية بين الطرفين، وقد تضمنت مقدمة وثمانية عشر مادة، وجاء في مقدمتها أن بريطانيا اعترفت بفيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على العراق. وتضمنت موادها بشكل عام:

اعترافا من بريطانيا بمملكة العراق، والتزامها بتقديم المساعدات والدعم العسكري، والتعهد بالعمل على التحاقها بعصبة الأمم، مع تمكين العراق من إصدار قانونا أساسيا؛ أي دستور للبلاد بعد أن يصادق عليه مجلس تأسيسي عراقي منتخب بشرط عدم تعارض بنوده مع مضمون الاتفاقية المبرمة، كما يلتزم الملك باستشارة بريطانيا ممثلة في مندوبها السامي بالعراق في كل ما يتعلق بشؤون المملكة الداخلية والخارجية والالتزام بكل توجياته.

وتعتبر المعاهدة نافذة حال تصديقها من قبل الطرفين بعد قبولها من المجلس التأسيسي وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة. وقد ألحق بالمعاهدة أربعة بروتوكولات تبحث في استخدام الموظفين البريطانيين والإشراف على الشؤون المالية والعدلية. [51]عموما فان المعاهدة في مضمونها لم تكن سوى صك انتداب مقنن في غلاف اتفاقية ثنائية، فتم من خلالها إلغاء الانتداب شكلا والإبقاء عليه مضمونا.

موقف العراقيين من المعاهدة: لقد جاءت المعاهدة مخيبة لأمال العراقيين، فبالرغم من تخفيف القيود على الحكومة العراقية، والاعتراف بقيام المملكة العراقية، إضافة للوعد بإصدار دستور ينظم الحياة السياسية في البلاد، إلا أنهم أدركوا أن السلطة الفعلية بقيت بيد المندوب السامي البريطاني، فالاحتلال مازال مستمرا وتغير فقط عنوانه.

لقد واجهت المعاهدة معارضة شديدة من طرف مختلف شرائح المجتمع العراقي، فبالإضافة إلى الصحافة الوطنية فقد عارضها بعض شيوخ العشائر، وذلك من خلال العرائض الموجهة سواء للقصر أو الحكومة، إلا أن أبرز معارضة تمثلت في الحزبين الوطنيين وهما : الحزب الوطني العراقي (تأسس في2 أوت 1922) وحزب النهضة العراقي (تأسس في 9 أوت 1922) حيث شاركا منتسبي الحزبين إلى جانب كوكبة من الوطنيين العراقيين في مظاهرة عارمة بتاريخ 23 أوت 1922، حيث اعترضوا خلالها طريق المندوب السامي البريطاني في العراق، وعبروا له عن رفضهم لمضمون المعاهدة وطالبوا بالاستقلال التام للعراق.

لقد جوبهت هذه المظاهرة بالقمع الشديد، وذلك بأمر من المندوب السامي، والذي أقدم بعد ذلك على تجميد نشاط الحزبين، ورغم هذا فقد تمسكت المعارضة السياسية بمطالبها في التغيير والإصلاح. [61]

- مشكلة الموصل :

ترجع مشكلة الموصل إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ، فبعد انهزام الدولة العثمانية أقدمت بريطانيا على احتلال الموصل، وتم ذلك بعد إعلان هدنة مودس في 30أكتوبر 1918 ، فاعتبرت تركيا ذلك الاحتلال غير مشروع ، واستمرت في المطالبة باسترجاعها، وبعد فشل الطرفين في حل الإشكال ، أقدمت بريطانيا في أوت 1924 على طلب إدراج القضية في جدول أعمال مجلس عصبة الأمم القادم ، هذه الأخيرة وبعد مناقشة القضية شكلت لجنة لهذا الغرض ، وبعد التحقيق في الموضوع صدرت عنها مذكرة أقرت بتبعية منطقة الموصل للعراق، مع وجوب إبقائها تحت الانتداب البريطاني لمدة 25 سنة.

وقد صادقت الحكومة العراقية على هذه المذكرة ، حيث وجدن نفسها في مساومة لا تحسد عليها ، تتمثل في تأكيد أحقيتها في منطقة الموصل مع قبول الانتداب البريطاني عليها أو رفض الحكم وبالتالي فقدانها و التخلي عنها. [71]

معاهدة 1927 :

مع تسارع الأحداث وتجسيد معاهدة 1922 على أرض الواقع ، أصبح شبه غجماع بين العراقيين على رفضها، ووجود إلغائها، كونها تمس بسيادة البلاد ولا تحقق رغبتهم في الحرية والاستقلال، بما تضمنته من قيود، والملك فيصل نفسه كان منسجما مع هذا التوجه.

أما بريطانيا من جهتها فقد استشعرت بالخطر، أدركت بان غضب العراقيين وسخطهم على الواقع قد يتحول إلى ثورة شامله، وهو ما كانت تسعى لتجنبه باستمرار، ومع تكليف الملك لجعفر العسكري بتأليف الحكومة في 21 نوفمبر 1926 أبدت استعدادها لمراجعة اتفاقية 1922، وتعويضها باتفاقية تستجيب لرغبات العراقيين، وتبعا لذالك شرع في مفاوضات بين الحكومة العراقة وممثل سلطة الانتداب البريطاني في لندن خلصت إلى إبرام معادة جديدة بين الطرفين، وكانت في الحقيقة فرض لإرادة الطرف القوي وهي بريطانيا(التي سعت إلى عدم المساس بمصالحها ونفوذها مع تخفيف بعض القيود على السلطة في العراق) على الطرف الضعيف وهي الحكومة العراقية (فقد سعت إلى إبرام معاهدة غير انتدابية تسترجع من خلالها السيادة الكاملة للبلاد، وهو ما لم يتحقق) وبضغط من المندوب السامي البريطاني صادقت الحكومة العراقية مرغمة على هذه المعاهدة في 14 ديسمبر 1927 لتقدم بعد ذلك استقالة حكومته. وعقب ذلك لم تعرف البلاد استقرارا سياسيا بسبب الضغط الشعبي الرافض للعيش تحت سلطة الانتداب (فتشكلت حكومة بقيادة عبد

المحسن السعدون لتستقيل بعد شهر من تعيينها، وعوضتها حكومة توفيق السويدي لتستقيل بدورها بعد أربعة أشهر. وإمام هذا الفراغ أعيد تكليف جعفر العسكري لتشكيل حكومة جديدة، وبعد العمل لعدة شهور، وإمام تفاقم المشاكل الداخلية وعجزه عن حلها أقدم على الانتحار في 13 نوفبر 1929. [81]

المعاهدة العراقية البريطانية 1930:

أمام تأزم الأوضاع، وفي ظل هذا الفراغ السياسي، ألف ناجي السويدي حكومة جديدة بتكليف من الملك البلاد، غير أنه عجز عن إيجاد حل للمشاكل التي واجهته، خاصة فيما يتعلق بحمل بريطانيا على تعديل اتفاقية 1927 المرفوضة شعبيا والمقيدة لسلطة الحكومة، و عليه قدم استقالته بعد أربعة أشهر، ليتم بعد ذلك اللجوء إلى نوري السعيد حيث كلف في مارس 1930 بتشكيل حكومة جديدة، وهو شخصية كانت تحظى بثقة الملك وسلطات الانتداب على السواء، وقد شرع مباشرة في مفاوضات مع الطرف البريطاني ، ابتداء من شهر أفريل إلى غاية شهر يوليو، وانتهت بعقد معاهدة في أخر يوم من هذا الشهر وهي المعاهدة التي أوصلت العراق إلى الاستقلال. [91]

وتضمنت المعاهدة وملاحقها شروط قاسية على الطرف العراقي وأهم ما جاء فيها: <<وجوب إجراء مشاورات صريحة بين الطرفين، في الشؤون السياسية والخارجية ذات العلاقة بالمصالح المشتركة. ويقوم كل فريق بمعاونة الفريق الأخر في حالة الحرب على قدر استطاعته. وعلى الجانب العراقي تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة بما في ذلك استخدام طرق المواصلات للقوات البريطانية في العراق، وتأمين الحماية اللازمة لها، ولاجل ذلك يمنح العراق بريطانيا قاعدتين جويتين تختارهما قرب البصرة وفي غرب الفرات، وأن وجود هذه القواعد البريطانية لا يمس بسيادة العراق، وأن لا تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ، إلا بعد دخول العراق عصبة الأمم، وتضل نافذة لمدة 25 سنة.[20]>>

رغم أن معاهدة 1930 كانت أفضل من سابقاتها، ومهدت الطريق للعراق من اجل الحصول على اعتراف دولي، و توفير مقعد في عصبة الأمم، إلا أنها لم تكن محل إجماع كل العراقيين، بل واجهت معارضة من الأغلبية، وهو ما عبر عنه كل من الحزب الوطني بزعامة جعفر أو التمن، وحزب الشعب بزعامة ياسين الهاشمي، وحزب التقدم بزعامة ناجي السودي ، ورغم السياسة القمعية التي تبعتها حكومة نوري السعيد، ضد المعارضين إلى درجة الزج ببعضهم في السجن، غير أن الأصوات المعارضة استمرت في تنديدها بالمعاهدة حيث كتب ياسين الهاشمي (رئيس وزراء سابق) ما يلي: " إنها لم تضف شأ لما اكتسبه العراق، بل زادت في أغلاله، وعزلته عن الأقطار العربية، وباعدت بينه وبين جارتيه الشرقيتين، وصاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال" وقال رشيد عالي الكيلاني " إنها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم) وقد رد رئيس وزراء العراق نوري السعيد على الانتقادات فقال" هذه المعاهدة تساوي المعاهدة التي اتفق عليها النحاس باشا والوفد المصري إن لم تكن تفضلها، وأنه ليس أكثر وطنية من النحاس باشا، وليست له قوة الوفد المصري، وأنها جعلت العراق في وضع تغبطه عليه بعض البلاد العربية الأخرى" [12]

وتبعا لهذه المعاهدة قدم العراق طلبا للانضمام لعصبة الأمم وهو ما تم بالفعل في 3 تشرين الأول 1932 ولصبح رسميا دولة مستقلة. وقد استمرت الأوضاع على حالها يطبعها الا استقرار نتيجة التدخل المتكرر لبريطانيا رغم اعترافها باستقلال العراق، وفي المقابل تنامي المعارضة الوطنية الرافضة لهذا التدخل والمتذمرة من السلطة القائمة، كونها لم تتمكن من استكمال الاستقلال الفعلي للبلاد.

و في 8 سبتمبر 1933 سافر الملك فيصل إلى سويسرا لاجراء فحوصات دورية، وهناك وافته المنية اثر أزمة قلبية ، فخلف ابنه غازي [22]

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية وقع حدث بارز في العراق تمثل في إغتيال الملك غازي ، في حادث سيارة غامض سنة 1939، ووجهت الاتهامات إلى بريطانيا ذلك أن الملك المتوفي كان يولي إهتماما خاص بالقضايا الوطنية

واستحدث في هذا الاطار اذاعة خاصة من قصره لتذيع البيانات الوطنية ضد الاستعمار الانجليزي والفرنسي، فعمد الاستعمار إلى التخلص منه ، وعلى اثر هذا الحادث ثار الشعب في مظارات عارمة وصب غضبه على مبنى القنصلية البريطانية في الموصل وقتلوا هناك القنصل البريطاني. وتبعا لذلك نودي بابن فيصل الثاني ملكا على العراق، وكان عمره أربعة أعوام فعين خاله الأمير عبد الاله وصيا على العرش. [32]

العراق أثناء الحرب العالمية الثانية:

مع اندلاع الحرب وقع شرخ في الموقف الداخلي العراقي، حيث أقدمت الحكومة برئاسة نوري السعيد على تأييد الحلفاء، وإعلان الحرب ضد ألمانيا. وفي المقابل كان موقف المعارضة الرافض لهذا التوجه، حيث اعتبروا أن معاهدة 1930 التي استندت عليها الحكومة في موقفها، تنص فقط على تقديم تسهيلات للجيوش البريطانية، ولم تتضمن مشاركة الجيش العراقي إلى جاني الجيش البريطاني. وكانت ترى المعارضة في الوقوف إلى جانب ألمانيا، فرصة للتخلص من الهيمنة البريطانية على البلاد . [42]

ومع تنامي المعارضة اضطرت حكومة نوري السعيد إلى الاستقالة، وعوضتها حكومة جديدة بقيادة رشيد علي الكيلاني في مارس 1940(مع احتفاظ نوري السعيد بوزارة الخارجية). وقد جاءت ببرنامج إصلاحي حاولت من خلاله كسب المعارضة، خاصة من خلال إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإلغاء الأحكام العرفية التي فرضت بمناسبة الحرب، كما رفض قطع العلاقات مع ايطاليا، بعدما أعلنت هذه الأخيرة الحرب على الحلفاء. [52]

لم ترض هذه السياسة حكومة بريطانيا، واعتبرتها خروجا عن معاهدة 1930، ونفس الموقف اتخذته الولايات المتحدة، مما جعلهم يتدخلون بواسطة عملائهم في العراق، ويسقطون حكومة الكيلاني في صيف،1941، وعقب ذلك قام الولي عبد الإله بتكليف طه الهاشمي بتشكيل حكومة جديدة، غير أنها مثل سابقاتها لم تعمر طويلا نتيجة تباين الموقف بينها وبين قادة الجيش العراقي (عرفوا تحت اسم العقداء الأربعة، وهم صلاح الدين الدباغ وكامل شبيب ومحمد فهمي سعيد ومحمود سليمان) ففي الوقت الذي كانت الحكومة الجديدة ترغب في قطع العلاقات مع ايطاليا كونها من دول المحور، وتسعى للوقوف إلى جانب الحلفاء مدعمة في ذلك من الوصي عبد الإله وبضغط وإلحاح من بريطانيا، كان الضباط يميلون إلى صف دول المحور، ويرون في ذلك فرصة للتخلص من الهيمنة البريطانية والقيود التي فرضت على البلاد في معاهدة 1930، وأمام هذا الوضع، واستجابة لتوجيهات بريطانيا، حاول رئيس الوزراء تشتيت قوة الضباط الأربعة المعارضين لسياسته وإبعادهم عن مركز القرار، وذلك من خلال إصدار أمر بنقل اثنين من إلى خارج بغداد، فنقل احدهم إلى الديوانية والثاني إلى جلولاء .

لقد أدرك الضباط الأربعة الهدف الخفي من هذا القرار، فرفضوا تطبيقه، بل وزعوا أفراد الجيش على المناطق الحساسة ببغداد، محدثين بذلك شبه انقلاب عسكري غير معلن، وأمام هذا الوضع فر الوصي من بغداد بمساعدة البريطانيين، وأعلن طه الهاشمي لاحقا استقالة حكومته مما ولد فراغا في السلطة، وعقب ذلك شكل الضباط "مجلس الدفاع الأعلى، لتسيير البلاد، وكلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل حكومة، وهو ما تم بالفعل، وكان مدعما في ذلك بمفتي فلسطين أمين الحسيني، والذي كان مقيما ببغداد بعد فراره من فلسطين حيث كان الجميع يعمل على التخلص من الهيمنة البريطانية على البلاد. [62]

لم يرق هذا الوضع لبريطانيا، خاصة مع بروز تقارب بين الحكومة الجديدة ودول المحور، ووصول أخبار مفادها رغبة هذه الأخيرة في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وحتى تسترجع نفوذها وتعيد حلفائها إلى السلطة في العراق، افتعلت عدة حجج وقامت بإعلان الحرب على العراق في 2 ماي 1941 منطلقة من البصرة، أين كانت ترابط قواتها في قاعدة عسكرية هناك، وجلبت أيضا فيالق من جيشها المرابط في الهند، كما استعملت الطيران الحربي في

قصف مواقع الجيش العراقي، واستمرت الصدامان إلى غاية 29 ماي من نفس السنة، وانتهت باستيلاء القوات البريطانية على بغداد واستسلام الجيش العراقي، وفرار رشيد الكيلاني وبعض معاونيه إلى خارج البلاد. [72]

وعقب ذلك عاد الوصي عبد الاله إلى بغداد، وتم تشكيل حكومة جديدة بقيادة جميل المدفعي في 2 جوان 1941. [82] ثم خلفتها حكومة أخرى في 9 أكتوبر 1941 بقيادة نوري السعيد، وتعاقبت الحكومات الواحدة تلوى الأخرى إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، مما يدل على استمرار حالة الاستقرار السياسي في البلاد، كما أبعدت العناصر التي دعمت حكومة الكيلاني عن السلطة كونها معادية لبريطانيا، وحوكم عدد منهم ومن ضمنهم الضباط الأربعة والذين اعدموا بحكم قضائي. [92]

وهكذا وحتى وإن اعتبر العراق دولة مستقلة، إلا أن الهيمنة البريطانية استمرت خاصة بعد ما نجحت في تمكين عملائها من السلطة وأبعدت معارضيها، مما جعل العراق يتمتع بسيادة شكلية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية..

المراجع والمصادر:

1 - محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، لبنان 2015،ص 17
2 - محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 2000 ص14.
3 - إسماعيل أحمد ياغي و محمود شاكر، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية1995، ج1 ص184-185.
4 - أحمد طربين، المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق 1986، ص442.
5 - محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص117
6 - أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مكتبة مدبولي،مصر ، ج2، ص258.
7 - محمود صالح منسى، الشرق العربي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة 1990،ج1،ص17.
8 -
9 - إسماعيل أحمد ياغي و محمود شاكر، المرجع السابق،ص 187.
10 - أمين سعيد، المصدر السابق، ص324.
11 - جورج أنطنيوس،ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس **يقضة العرب**، ،دار العلم للملايين،بيروت 1987، ط8، ص481
12 - محمود صالح منسى ، المرجع السابق، ص19.
13 - علي الوردي، لمحا ت اجتماعية من تاريخ العراق، دار الراشد ، بيروت 1979، ج 6 ص 127.
14 - جورج أنطنيوس، المصدر السابق، ص 483.
15 - محمود شاكر،التاريخ الإسلامي، المكتب الاسلامي، بيروت 2000،ج11،ص24-28
16 - محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق،ص 37
17 - أحمد طربين ، المرجع السابق، ص 448.
18 - محمود صالح منسى ، المرجع السابق، ص45-47.
19 -جلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،ج2، ص 187.
20 - محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق،ص44.
21 - محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص150
22 - كمال ديب، موجز تاريخ العراق،دار الفرابي لبنان 1913،ط1، ص45.
23 - محمود شاكر، المرجع السابق، ص 195.
24 - محمود صالح منسى ، المرجع السابق، ص 78-79.
25 - محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق ،ص95-98.
26 - محمود شاكر، المرجع السابق، ص197.
27 - محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 190.
28 - عثمان كمال حداد،حركة رشيد عالي الكيلاني المكتبة العصرية صيدا،ص130
29 - محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 197-198